الدّرس الرّابع
اللسانيات الحديثة فروعها وأقسامها، ثنائيات دو سوسير

أوّلا- فروع اللسانيات:

1- اللسانيات العامة:

إنّ هذا الفرع المعرفي يُعْنَى بتأسيس المبادئ العامّة لدراسة كل اللغات، وبتحديد سمات وخصائص اللغة الإنسانية.

2- اللسانيات الوصفية:

ويعني بتأسيس الحقائق الخاصة بنظام لغوي معين كالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية[1]. ويبدو من خلال تفريع العلمين أنْ ليس بينها ارتباط على الإطلاق ولكن مع ذلك يعتمد كلاهما على الآخر بشكل صريح أو ضمني[2]. إنّ: «علم اللغة العام يقدم التّصورات و التّصنيفات التّي تحلل اللغات المعنية على أساسها ، و علم اللغة الوصفي يقدم بدوره المعلومات التّي تؤكد الفرضيات و النظريات المطروحة أمام علم اللغة العام أو تفندها ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يصوغ اللغوي العام الفرضية التّي تذهب إلى أنّ كل اللغات فيها أسماء و أفعال ، و اللغوي الوصفي يمكن أنْ يفند هذه الفرضية بدليل تجريبي على وجود لغة واحدة على الأقل لا يمكن عند وصفها تأسيس فارق مميز بين الأفعال و الأسماء ، لكنَّه كي يفند هذه الفرضية أو يؤكدها يجب عليه أنْ يتعامل مع بعض التّصورات الخاصة بالاسم و الفعل التّي يمده بها اللغوي العام» [3].

---

1 – اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، ص44 هـ 1.

2 – المرجع نفسه ، ص44-45.

3 – اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، ص45.

3- اللسانيات التّاريخية:

وهو العلم الذي يعني ببحث تفاصيل التّطور اللغوي للغات معينة ومن ثمة صياغة فرضيات عامة عن التّغير والمسارات التّي يمكن للظاهرة اللغوية أن تسلكها في أطوارها المختلفة، ويعني ذلك أيضا تسجيل التّغيرات التّي تحدث في لغة من اللغات بين نقطتين زمنيتين متتاليتين[4].

4- اللسانيات التّزامنية:

ليست هي الوصفية ذلك أن هذه أوسع وأشمل فالوصف قد يصلح حتى فيما هو تاريخي أمّا التّزامنية فهي خالصة لدو سوسير وتعني تقديم بيان عن اللغة كما تكون في نقطة زمنية معينة[5].

5- اللسانيات النظرية:

وهي العلم الذي يدرس اللغة واللغات بغرض بناء نظرية لبنيتها ووظائفها دون الأخذ في الحسبان صلتها بأي تطبيقات عملية، واللسانيات النظرية ليست هي ذاتها اللسانيات العامة، ولكن المشتغلين في مجال اللسانيات التّطبيقية لا يجدون سوى فوق ضئيل بينهما على مستوى الاصطلاح، كما أنه من الواضح أنهم يعتمدون عليهما معا[6].

6- اللسانيات التّطبيقية:

هو ذلك الفرع اللساني الذي يَعْنَى بتطبيق تصوّرات اللسانيات العامة أو اللسانيات النظرية ونتائجها على مهام عملية متنوعة تشمل تعليم اللغة، وتشمل أيضا صناعة المعاجم، والتّرجمة، وأمراض الكلام، ومختبرات اللغة[7].

---

4 - المرجع نفسه ، ص45-46.

5 - المرجع نفسه ، ص46.

6 - المرجع نفسه ، ص46-47.

7 - اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، ص46-47، ومبادئ اللسانيات، أحمد مُحَمَّد قدور، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ط5، 2014م، ص32.

7- اللسانيات البحتة Microlinguistics:

هي ذلك الفرع المعرفي الذي يعني بالنظام اللغوي في ذاته دون النظر إلى ما يتعلق من جهة طريقة اكتسابها، أو الاحتفاظ بها في المخ، أو ما هي الأعضاء وطرق استعمالها في إنتاج الكلام واستقباله، ويشمل ذلك العلاقة بين اللغة والثقافة[8]. وهي كما يظهر من شرحها مراد بها العناصر الدّاخلية للغة، وما ليس منها أطلق عليه دو سوسير العناصر الخارجية للغة[9].

8- اللسانيات الموسّعة Macrolinguistics:

ويعني هذا الفرع في مقابل الذي سبقه في الذكر . بكل شيء يتعلق بأي شكل من الأشكال باللغة أو اللغات، وليس من الغرابة في مجال هذا الفرع أن تجد مناطق مداخلة بين فروع المعرفة المختلفة، والتّي لها أسماء مميزة مثل: علم الاجتماع اللغوي، وعلم النفس اللغوي، وعلم الأجناس اللغوي، وعلم الأسلوب ...إلخ. ومن المفيد التّذكير أنّ المميز بين اللسانيات البحتة واللسانيات الموّسعة ليس هو ذاته بين اللسانيات النظرية واللسانيات التّطبيقية. مع عدم الإغفال أنّه يوجد . من حيث المبدأ . جانب نظري في كل فرع من فروع اللسانيات الموّسعة. ولم يكن ذلك مانعا خاصة في مجال تعليم اللغات من إدراج بعض الباحثين اللسانيات الموسعة ضمن اللسانيات التّطبيقية[10].

ثانيا- ثنائيات دو سوسير:

1- اللغة والكلام:

- **اللغة:** وسيلة الفكر ولها جانبان فردي واجتماعي وتنطوي دائما على وجود نظام ثابت، كما تنطوي على عملية التّطور في الوقت ذاته. وهي مكتسبة واللغة غير كاملة في الفرد بل يكمل وجودها في المجموعة. اللغة اتفاق ومواضعة، وليس بإمكان الفرد الواحد أنْ يوجدها أو يغيّر

---

8 - اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، ص47-48.

9 - علم اللغة العام، دي سوسور، ص39-41.

10 - ينظر المرجع السابق، ص47-49.

فيها. اللغة نظام من الإشارات التّي تعبر عن الأفكار اللغة تشبه السّمفونية من حيث أنها منفصلة تماما عن طريقة الأداء، إذ ليس لها تعلق بالأخطاء. اللغة موجودة على هيئة ذخيرة من الانطباعات المخزنة في دماغ كل فرد من أفراد مجتمع معين.

- **أما الكلام** فهو تنفيذي من حيث هو فعل وممارسة ونشاط خارجي، وهو فردي، وعقلي مقصود. كما أنه ملموس (الجانب العضوي، الفيزيائي)، قد يصيبه الخطأ أو الانحراف. الكلم سبب في تطور اللغة[11].

2- الدّال والمدلول:

إنّ العنصرين اللذين يدخلان في الإشارة اللغوية ذو طبيعة سيكولوجية يتحدان في الدّماغ برباط التّداعي (الإيحاء). والإشارة اللغوية ماهي إلا علاقة بين الفكرة والصورة الصوتية (وليس بين الشيء والتّسمية)، أي بين الدّال والمدلول. وعليه الدّال هو صورة صوتية، وتحديدًا هو الصورة السّيكولوجية للصوت، وبعبارة أكثر بيانا هي الانطباع أو الأثر الذي تتركه في الحواس، وإذا صح اعتبار الصورة الصوتية بأنّها حسية فالمقصود أن لها علاقة بالحواس، وليس بمعنى مادية. ولأن مفهوم الصورة الصوتية فيه شيء من التّعقيد أو الغموض فقد ألحق سوسير من القول ما يوضحه (الدّال)[12] :«إن الطّبيعة السّيكولوجية للصور الصوتية، تصبح واضحة عند ملاحظتنا للساننا (العضو). فنحن نستطيع أن نتكلم إلى أنفسنا، أو نتلو في ذهننا قصيدة من غير أنْ نحرك شفاهنا»[13]. أمّا المدلول فهو الفكرة والتّي هي أكثر تجريدًا من الصورة الصوتية (الدّال) [14] ؛ ويوضح العلاقة بينهما (الدّال والمدلول) من حيث أنها هي الكيان اللغوي في ذاته. فلا معنى لكل واحد منهما منفصلا عن الأخر، وليس لأيٍّ منهما صفة اللغوي. إنّ:« تعاقب الأصوات ليس شيئا لغويا إلا إذا عبّر عن فكرة ما ... مفهومات مثل "البيت" و "أبيض" ... لا تصبح كيانات لغوية إلا إذا ارتبطت بالصور الصوتية،

---

11 – ينظر الفرق علم اللغة العام، دي سوسور،ص26-28، 32-34، 37-38.

12 – المرجع نفسه ، ص84-85.

13 – علم اللغة العام، دي سوسور، ص85.

14 – المرجع نفسه ر، ص85.

فالفكرة في اللغة ماهي إلاّ صفة من صفات المادة الصوتية، كما أنّ أية شريحة صوتية ماهي إلاّ صفة من صفات الفكرة»[15].

إنّ الدّال في انفصاله عن المدلول يصح أنْ يكونا مادة لدراسة فسيولوجية والمدلول في انفصاله عن الدّال يصح أنْ يكونا موضوعا في علم النفس والعلاقة المتينة بينهما لا تظهر في تشبيههما بالكائن البشري من حيث هو اتحاد الرّوح بالجسد. بل هي أوضح وأقنع في تشبيهها بالمركب الكيماوي للماء والذي يتكون من هيدروجين وأوكسجين فإذا تمّ أخذ أي من العنصرين لوحده لم نجد له أيّة صفة أو خاصية تعود للماء من حيث هو ماء (المركب من عنصرين) [16].

3- السّنتاكمية والإيحائية:

وردت هذه الثنائية بتسميات مختلفة في النصوص المعرّبة للمحاضرات ولكن لا بأس بفهم مضمونها. إنّ كل شيء في اللغة يبني على العلاقات. والعلاقات بين العناصر اللغوية تنقسم قسمين أو مجموعتين مختلفتين، ينبع من كُلٍّ منهما صنف معيّن من القيم. وإنّ التّقابل بين الصنفين وسيلة لفهم طبيعة كل منهما. وهما على كُلّ حال يمثلان أسلوبين من النشاط العقلي[17].

القسم الأول من العلاقات هو المسَمَّى العلاقات السّنتاكمية: وهذا يعني أن العناصر اللغوية تكون مرتبة بصورة متعاقبة في سلسلة الكلام، أو تعتمد على الطّبيعة الخطية للغة. والرّبط الخطي بين العناصر هو ما ينتج عنه التّركيب، ويتألف من وحدتين متعاقبتين أو أكثر، ويكتسب العنصر قيمته في التّركيب لأنه يتقابل مع ما يسبقه أو يليه أو معهما في الوقت ذاته. والعلاقات السّنتاكمية تتسم بالحضور، لكونها تعتمد على عنصرين فأكثر يقعان في سلسلة حقيقة فعّالة ولا توجد هذه العلاقات

15 - المرجع نفسه ، ص122.

16 - المرجع نفسه ، ص122.

17 - المرجع نفسه ، ص142.

على مستوى الجملة التّي تنتمي للكلام، وإنما على مستوى آخر قبل التّحقق المادي له. (تبقى على مستوى الذهن) [18].

أمّا القسم الثاني فهو المسَمّى العلاقات الإيحائية. ذا النوع من العلاقات لا تظهر عناصره على مستوى الحديث (الكلام)، وإنّما رباطها يكون على مستوى الذاكرة، والعلاقات فيها متنوعة، وقد تكون غير محدودة، ولا يدعمها التّعاقب الخطي، ولكنها تقوم على الإيحاء اللاشعوري[19]؛ ومثاله العنصر "كتاب" إنّه يوحي أو يستدعي كل العناصر التّي تشاركه الجذر اللغوي، أو كل المشتقات، كما يستدعي العملية التّعلمية، ووسائل الإيضاح، والأقسام، ومجموعة كتب ذات مضامين مختلفة، كما قد يستدعى معان كالجهل، التّطور، الصداقة، المتعة ...إلخ.

وفكرة العلاقات غير المحدودة في هذا القسم والتّي ينجر عنها عدد لا محدود من العناصر اللغوية الغيابية هو أنّ:« الارتباطات الفكرية تخلق مجاميع أخرى فضلا عن المجاميع التّي تستند إلى المقارنة بين العناصر التّي تشترك في صفة أو أكثر. فالعقل يدرك طبيعة العلاقات التّي تربط بين هذه العناصر، ثم يخلق عددًا من المجاميع الإيحائية، يساوي عدد العلاقات المتنوعة الموجودة بين العناصر»[20].

4- التّاريخي والتّزامني:

هذه الثنائية لحقها ما لحق التّي قبلها من اختلاف اصطلاحي على مستوى النصوص التّي ترجمت المحاضرات إلى اللغة العربية، والموقف هنا كالموقف هناك لا مشاحة في الاصطلاح ولكنّه من الضروري فهم المضامين قبل ذلك.

---

18 - علم اللغة العام، دي سوسور، ص142-144.

19 - المرجع نفسه ، ص142-145.

20 - المرجع نفسه ، ص144.

إنّ التّمييز بين التّاريخي والتّزامني ضرورة عملية وفي بعض الأحيان ضرورة مطلقة لتلك العلوم التّي تهتم بالقيم، واللسانيات كالاقتصاد تعد من بينها. فقطعة الأرض قيمتها في مدى خصوبتها (على ما هي عليه في زمن الشراء)، كما أنه في الاقتصاد السّياسي يعادل بين أشياء من أصناف مختلفة كالعمل والأجور. ولكن التّمييز بينهما لا يعني أنّ الدّارس الواحد يمكن له أنْ يدرس اللغة بهما في وقت واحد. إذْ أن دراسة لغة ما في زمن ما أو فترة زمنية محدّدة لا يفيدها الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع أو الحالات السّابقة التّي كانت عليها تلك اللغة[21]. والشرح الأخير من القول السّابق يفيد أنّ دو سوسير يميز بين طريقتين وفي الوقت ذاته يرسم أهمية الطّريقة التّزامنية.

إنّ كل شيء يتعلق بالجانب الثابت أو السّاكن في اللسانيات إنّما هو تزامني، وكلّ شيء يتعلق بالتّطور أو التّغير إنما هو زمني. ولكن بعض المحاولات التّاريخية ليس لها من الدّراسة التّطورية شيء، فحالها حال الناظر المتنقل من قمة جبلية إلى أخرى لكي يُسجل التّغيرات أو الاختلافات التّي تطرأ على قمة بعينها دون أن يدري أنّه يسجل التّغييرات في زاوية النظر كما أن مجموعة من الدّراسات المقارنة للغة الهندية . الأوروبية والتّي كان غرضها إعادة بناء نمط قديم من اللغة يعتمد أساسا على فرضية. والطّريقة ذاتها اعتمدت مع اللغات الفرعية، جانبت الصواب حين كانت دراستها للحالات اللغوية غير منتظمة وفي فترات متقطعة[22].

إنّ المحاولات التّي تناولت بعض التّغيرات التّي طرأت على دلالة بعض الكلمات من لغة ما، وتلك التّبدّلات التّي مسّت حركات (صوائت) أو حروف (صوامت) العدد الكبير من الألفاظ التّي ورد بها ما تبدل في لغة أو عدد من اللغات، لا تدخل في باب الدّراسة التّاريخية بمعنى التّطورية لأنّ ذلك ليس له تأثير في النظام اللغوي. إنّ الحقائق الزمنية لا علاقة لها بالحقائق التّزامنية أو الثابتة التّي نتجت عنها. كما أنّ التّغيير لا يؤثر مطلقا في ترتيب العلاقات، وإنما تحديدًا في عناصر النظام أو

---

21 – علم اللغة العام، دي سوسور، ص98-100.

22 – المرجع نفسه ، ص100.

وحداته[23]. والمبدأ الذي انطلق منه دو سوسير خلاصته:« النظام لا يتغير أبدًا بصورة مباشرة، فالنظام في حد ذاته غير قابل للتغيير، الذي يتغير فيه هو بعض العناصر من غير أنْ يؤثر ذلك في الوحدة التّي تربط بينهما وبين الكل»[24].

إنّ الدّراسة التّزامنية تدرس أكثر من عنصر ومثاله علامة الجمع في مقابل علامة الإفراد للفظ من الألفاظ، أمّا الدّراسة التّاريخية فليس لها إلا أن تدرس عنصرا واحدا ولكن في حقب زمنية أو فترات متعاقبة فضلا عن ذلك أن هذه الفكرة تُوضح لنا جانبا من الفرق بين التّاريخي والتّزامني. إنّ صيغة الإفراد تزامن في الوجود والاستعمال صيغة الجمع. وليس الأمر كذلك بالنسبة للتغيرات التّي تحدث للفظ من الألفاظ على مستوى من المستويات (صوتي أو صرفي أو معجمي) في فترات زمنية مختلفة[25].

23 – علم اللغة العام، دي سوسور، ص101-103.

24 – المرجع نفسه ، ص103.

25 – ينظر المرجع نفسه ، ص103-104.